مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9583

الخميس، 21 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانجين كيم
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، رمضان مبارك، ورمضان كريم لجميع الصائمين.

بعد 13 عاما من النزاع في سورية، وعلى الرغم من المسارات الدبلوماسية الجديدة على مدار العام الماضي، فإن الحقيقة المأساوية هي أن جميع التطورات تمضي في الاتجاه الخاطئ – بما في ذلك المتعلقة بالمجالات الأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان والاقتصادية والسياسية. ويساورني بالغ القلق إزاء مسار الأحداث وعدم إحراز التقدم لعكس اتجاهها.

في مجال الأمن مثلا – بعد 13 عاما، لا يزال النزاع مستمرا، مع اندلاع أعمال عنف حادة على العديد من الجبهات واستمرار امتداد التداعيات إقليميا. لقد شهدنا في هذا الشهر وحده المزيد من الضربات الإسرائيلية، بما في ذلك إحدى الغارات التي تقول إيران إنها أسفرت عن مقتل عضو في قوات الحرس الثوري الإسلامي. وتقول إسرائيل إنها نفذت أكثر من 50 غارة على سورية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وشهدنا أيضا إطلاق المزيد من الصواريخ من جنوب سورية باتجاه الجولان السوري المحتل. وتصاعد العنف في إدلب، حيث استأنفت الأطراف الموالية للحكومة الغارات الجوية وحاليا غارات بالطائرات المسيرة بعد توقف نسبي، وشنت هيئة تحرير الشام المدرجة في قوائم الجماعات الإرهابية غارات بالطائرات المسيرة وعبر خطوط التماس على المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومية؛ والمزيد من الغارات التركية بالمسيرات في شمال شرق سورية، مع تبادل القصف وإطلاق الصواريخ بين جماعات المعارضة المسلحة وقوات سورية الديمقراطية؛ وتعبئة سلاح الجو الأردني على الحدود مع سورية، حيث وردت تقارير عن دخول وشيك لطائرات مسيرة إلى المجال الجوي الأردني؛ وعمليات قصف متبادل بين القوات الحكومية وقوات سورية الديمقراطية على طول نهر الفرات؛ وهجمات جديدة شنها تنظيم داعش أدت إلى مقتل مدنيين، بمن فيهم أعداد كبيرة من المدنيين أثناء بحثهم عن نبتة الكمأة في الصحراء.

ولا يزال النزاع في غزة وتداعياته الإقليمية مصدر قلق شديد، ولا بد من وقف التصعيد هناك، بدءا بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. إن تهدئة النزاع داخل سورية نفسها أمر ملح كذلك، انطلاقاً من ترتيبات وقف إطلاق النار القائمة وسعيا إلى تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، كما لا بد أن تتماشى تماما الإجراءات المتخذة ضد الجماعات التي أدرجها مجلس الأمن على قائمة الجماعات الإرهابية مع القانون الدولي الإنساني.

وستطلع الأمينة العامة المساعدة أعضاء المجلس على تفاصيل التطورات على الجبهة الإنسانية، ولكنني أود أن أسلط الضوء على بعض الحقائق. إن العوز الذي يعاني منه 16.7 مليون شخص في سورية واحتياجهم إلى مساعدات إنسانية أمر يثير الجزع، وهو أعلى رقم يسجل للمحتاجين على الإطلاق خلال 13 عاما من النزاع. ويجب أن نتمكن من الوصول إلى المحتاجين من خلال جميع الطرائق، بما

في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونحث الجهات المانحة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، على التبرع بسخاء للاستجابة الإنسانية، بما في ذلك في عمليات التعافي المبكر. ولا يمكن أن يتناقص التمويل في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية. ويجب التخفيف من حدة آثار الجزاءات على السوريين العاديين وتجنبها. ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن الإفراط في الامتثال لا يزال يؤثر على العمليات الإنسانية. وعلى نطاق أوسع، نشهد تحديات هائلة تعرقل الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة في جميع أنحاء سورية في مجالات مثل الصحة والتعليم والطاقة، في ظل انهيار اقتصادي وتدهور مؤسسي. وهذا يؤثر بالفعل على الملايين، ويجب أن تحظى التداعيات طويلة المدى على أداء الدولة، بل وعلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية باهتمامنا جميعا.

في الوقت نفسه، وكما أبلغت المجلس، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 100 000 شخص محتجزون تعسفيا أو مختفون قسرا أو مفقودون. وفيما يتعلق بعمليات الإفراج على النطاق المناسب، والمعلومات عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، والوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز، لم نشهد أي تقدم بشأن أي من تلك النقاط. وتتواصل التقارير المقلقة عن الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختطاف، فضلا عن التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، في أماكن الاحتجاز في عدة أجزاء من سورية. إن نصف السكان قبل اندلاع الحرب لا يزالون مشردين أو في المنفى، وفي كثير من الحالات تستمر محنتهم لأكثر من عقد. وهم لا يعودون بأعداد كبيرة، وعند سؤالهم عن السبب في ذلك، يشيرون إلى مخاوف تتعلق بالحماية وسبل العيش، والتي من الواضح أنها لا تلقى الاستجابة الكافية.

وتقول الناشطات في سورية إنهن يتعرضن على نحو متزايد للمضايقات والتهديد بالعنف الجسدي. وأعربت لنا سوريات من مختلف الأطياف عن مخاوفهن الشديدة بعدما أوردت التقارير مقتل امرأة عضو في المجلس المحلي في شمال غرب سورية عقب أشهر من التهديدات والمضايقات. ونواصل الدعوة إلى حماية المرأة السورية ومكانتها المستحقة والأساسية في الحياة السياسية والمدنية، خاصة أثناء الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في شهر آذار/مارس.

وبعد مرور 13 عاما، لا يزال المتظاهرون يخرجون إلى الشوارع في بعض المناطق للتعبير عن المظالم التي لم تُعالج، بما في ذلك هذا الشهر في شمال سورية ودرعا. وتتواصل أيضا حركة الاحتجاج منذ ثمانية أشهر في السويداء. وشهد هذا الشهر إضرابا عاما واقتحام بعض المتظاهرين ونهبهم لمبان حكومية. وقُتل المتظاهر الأول ووردت تقارير لاحقة عن هجمات انتقامية على منشآت أمنية حكومية نفذتها جماعات مسلحة مجهولة ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها. ومن ناحية أخرى، شهدنا أيضا اندلاع احتجاجات في إدلب ضد الانتهاكات التي ترتكبها هيئة تحرير الشام.

وكنت أقول إن خمسة جيوش أجنبية نشطة وموجودة في سورية. ولكن في السنة الرابعة عشرة من النزاع، يمكننا الآن القول إن هناك ستة. وهناك أيضا العديد من الجهات الفاعلة المسلحة والجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. وينقسم ملايين السوريين عبر مناطق السيطرة تلك. وكلما طال أمد هذا الوضع الراهن، زاد خوفي من أن تنجرف مناطق مختلفة بعيدا عن بعضها البعض، مما يعمق التحدي المتمثل في استعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. إننا نلمس مشاعر الفزع بشكل صارخ وواضح من كل الاتجاهات السائدة في تواصلنا المستمر مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري، بما في ذلك هذا الشهر من خلال مشاركة نائبتي السيدة نجاة رشدي في اسطنبول في إطار غرفة دعم المجتمع المدني. وهناك قلق عميق لدى السوريين إزاء تأثير تقسيم سورية تحت سلطات مختلفة لجيل تقريبا. ونسمع مطالب قوية بوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتوفير سبل العيش وفرص التعليم.

ولا يوجد طريق عسكري لحل هذه التحديات المتعددة التي لا يمكن تجاوزها إلا بحل سياسي شامل. لقد ناقشت هذا الشهر عمق الأزمة مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد ومع رئيس

هيئة التفاوض السورية بدر جاموس ومع النظراء الروس والإيرانيين والأتراك والصينيين والعرب والأمريكيين والأوروبيين. وكانت رسالتي واضحة: لا بد من فتح المسار السياسي المسدود والخامل. وفيما يتعلق باللجنة الدستورية، ذكرت في الشهر الماضي (انظر S/PV.9559) أنني دعوت أعضاء اللجنة الدستورية إلى عقد الدورة التاسعة للهيئة المصغرة للجنة في جنيف في شهر نيسان/أبريل كمقترح لسد الفجوة بعد استنفاذ العديد من الخيارات. وقبلت هيئة التفاوض الدعوة، ولكن الحكومة لم تقبلها. لقد تناولت المسألة بشيء من التفصيل في دمشق. وأجريت مزيدا من الاتصالات منذئذ مع هيئة التفاوض. وكما كررت طوال الوقت، أظل منفتحا على أي مكان بديل يحظى بتوافق الآراء من الأطراف السورية والبلد المضيف على السواء وأواصل العمل في هذا الصدد. ولكن ما لم يتم التوصل إلى توافق الآراء هذا، وإلى أن يتم ذلك، فإنني أواصل مناشدة اللجنة أن تجتمع من جديد في جنيف في إطار عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها. كما ناشدت الأطراف أن تستعد من حيث المضمون وأن تكون مستعدة لتقديم مقترحات دستورية بمجرد استئناف أعمال اللجنة.

وفيما يتعلق ببناء الثقة على أساس "خطوة مقابل خطوة"، أود أن أذكّر المجلس بأن هناك أفكارا عملية مطروحة على الطاولة. وفي دمشق، حثثت الحكومة السورية على الانخراط في حوار عميق وملموس، وهو أمر ضروري لتحديد خطوات مشتركة متبادلة ومتوازية من مختلف الأطراف. وأصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى البدء بذلك، وإلا فإن الاتجاهات السائدة التي ذكرتها ستستمر في التحرك نحو الاتجاه الخاطئ بدلا من أن تتجه نحو بيئة سليمة وهادئة ومحايدة.

وشددتُ أيضا على الحاجة، في نهاية المطاف، إلى نهج أكثر شمولا يعالج النطاق الكامل للمسائل ويستطيع أن يستعيد سيادة سورية ويلبي تطلعات شعبها المشروعة. وهذه القضايا ليست كلها في أيدي السوريين. نعم، تحديد المستقبل السياسي لسورية من مسؤولية السوريين، ولكن الخروج من الأزمة يتطلب أيضا إسهامات الجهات الفاعلة الدولية التي تؤدي دورا كبيرا جدا في سورية اليوم. ويتطلب تنازلات من جميع الأطراف الفاعلة السورية والدولية. ونحتاج إلى إجراء محادثات تحضيرية لليوم الذي تكون فيه جميع تلك الأطراف الفاعلة الرئيسية مستعدة للعمل على التوصل إلى تسوية شاملة عبر مجموعة كاملة من المسارات المترابطة. وسيتطلب ذلك مساهمة الأطراف السورية وجميع التجمعات القائمة مثل مسار أستانا ومجموعة الاتصال العربية والمجموعة الرباعية الغربية، فضلا عن المجلس. وسأشرك جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد لأن السنوات الماضية من الدبلوماسية أظهرت عدم قدرة أي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة القائمة أن تقترب وحدها من حل هذه الأزمة. وكلما سارع جميع الأطراف الفاعلة إلى قبول ذلك وأبدت استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات، كان ذلك أفضل للشعب السوري المتعب الذي طالت معاناته واقتربنا من تنفيذ القرار 2254 (2015).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، رمضان كريم لجميع الصائمين. يصادف الشهر الفضيل هذا العام مرور 13 عاما على النزاع في سورية، مع سقوط المزيد من القتلى والجرحى المدنيين – وخاصة في شمال سورية – وتزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. ولا يزال أكثر من 7 ملايين شخص نازحين من ديارهم ويحتاج أكثر من نصف السكان – أي ما يقرب من 13 مليون شخص – إلى مساعدات غذائية.

وقد تضاعف سوء التغذية الحاد المتزايد بين الأطفال دون سن الخامسة ثلاث مرات في السنوات الخمس الماضية وسيحتاج أكثر من نصف مليون طفل إلى العلاج المنقذ للحياة هذا العام. ويحتاج المزيد من الناس في سورية الآن إلى المساعدات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الأزمة. ومع ذلك، انخفض تمويل ندائنا الإنساني إلى مستوى قياسي.

بينما تحتفل العائلات في جميع أنحاء سورية بعيد الأم اليوم، نتذكر أن النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد يواصلن مجابهة بعضا

من أسوأ آثار الأزمة الإنسانية. والتقى زملاؤنا في سورية مؤخرا بالعديد من النساء في بداية شهر رمضان في حلب. وقالت هناء، وهي أم لخمسة أطفال تتولى الآن أيضا رعاية خمسة أحفاد يتامى، إن عائلتها لم تتناول اللحم أو الجبن منذ عام تقريبا. وتشعر دائما بالقلق من إرسال أحفادها إلى المدرسة بمعدة فارغة. وقالت سيدة أخرى، مها، إنها غالبا ما تضطر إلى اتخاذ خيارات مؤلمة بين مثلا المواد الغذائية الأساسية والأدوية لأطفالها. وفي إدلب، أخبرت أم أحمد، وهي أم لإثني عشر طفلا، زملاءنا أنها تعيش في خيمة منذ نزوحها من منزلها قبل خمس سنوات. وهي تقضي أيامها مع أطفالها في مكب نفايات، بحثا عن مواد يبيعونها لشراء الطعام. وهي غير قادرة على الطهي لأسرتها في رمضان لأنها لا تتلقى أي سلال غذائية.

وعلى الرغم من الاحتياجات الهائلة، فإن قدرة المجتمع الإنساني على تقديم المساعدة محدودة للغاية. وكما أشرنا الشهر الماضي، تلقى نداؤنا الإنساني السنوي لعام 2023 أقل من 40 في المائة من التمويل المطلوب. والعواقب مدمرة. وقد اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تخفيض مساعداته الغذائية الطارئة من 3 ملايين إلى مليون شخص شهريا. ولا يستطيع برنامج الأغذية العالمي الآن الوصول إلا إلى ثلث أشد حالات انعدام الأمن الغذائي. وفي الشمال الغربي، اضطر أكثر من 30 برنامجا للتغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى الإغلاق منذ تشرين الأول/أكتوبر. كما علق أكثر من 75 فريقا للاستجابة السريعة للتغذية – حوالي نصف العدد الإجمالي – عملياتهم.

وفي الوقت نفسه، تستمر أسعار المواد الغذائية وتكاليف المعيشة في الارتفاع إلى مستويات قياسية. ففي العام الماضي، تضاعفت تكلفة سلة الحد الأدنى لإنفاق الأسرة، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من 140 في المائة. وارتفعت أسعار بعض الأصناف الرئيسية، مثل الحمص والبطاطس، بأكثر من 200 في المائة. ولا يغطي الحد الأدنى للأجور الآن سوى 11 في المائة من الاحتياجات الغذائية الأساسية.

ويجري أيضا تخفيض الخدمات الصحية الحيوية، وارتفعت أسعار الأدوية بنسبة 200 في المائة في غضون عامين. وفي شمال غرب سورية، علق 49 مرفقا صحيا عملياتها جزئيا أو كليا بنهاية العام الماضي. وبدون تمويل إضافي، من المتوقع أن يتبعها العديد بحلول نهاية هذا الشهر.

وفي الشمال الشرقي، ستُعَلَّق خدمات الإحالة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية للأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم صحي أكثر تقدما في نهاية هذا الشهر. وظلت تلك الخدمات تدعم من 000 8 إلى 000 10 مريض سنويا – 70 في المائة منهم من النساء.

إننا نبذل كل ما في وسعنا لسد الفجوة. ففي الشهر الماضي، خصصت الأمم المتحدة 20 مليون دولار لسورية من خلال نافذة الطوارئ الناقصة التمويل التابعة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من أجل تلبية هذه المستويات الهائلة من الاحتياجات وتجنب المزيد من التخفيضات المؤلمة في الدعم الحيوي. ولا تؤدي ندرة الموارد إلا إلى تعزيز مدى أهمية إيصال المساعدات عبر جميع الطرق المتاحة.

وتظل الاستجابة عبر الحدود من تركيا تضطلع بدور لا غنى عنه ل 4.2 ملايين شخص محتاج في شمال غرب سورية. فهي تسمح لنا بتقديم الإغاثة المنقذة للحياة وتوفير الحماية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية وإجراء بعثات تقييم ومراقبة منتظمة إلى إدلب وشمال حلب. ويظل توسيع عمليات التسليم عبر خطوط التماس في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك إلى الشمال الغربي، أولوية قصوى.

إن نداءاتنا مألوفة. فكما شدد الأمين العام في بيانه الأخير بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاما على الأزمة، لا بد من احترام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحتاج إلى إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستدام ومن دون عوائق بجميع الطرائق. ونحتاج حاجة ماسة إلى التمويل اللازم للحفاظ على المساعدات المنقذة للحياة وتوسيع نطاق التعافي المبكر.

مرة أخرى، ندعو إلى التزام متجدد وحقيقي بحل سياسي لإنهاء النزاع على أمل أن يحظى الشعب السوري في العام المقبل بشهر

رمضان سلمي مع تقليل الخيارات المستحيلة التي يتعين عليهم مواجهتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد غير بيدرسن والسيدة مسويا على تقييمهما للحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في سورية.

إن من الواضح أن لأعمال إسرائيل في قطاع غزة، بالإضافة إلى ما سمعناه، تأثير سلبي للغاية على الحالة في سورية الصديقة. ويتفاقم أثر التصاعد الحاد في التوترات على الحدود السورية – الإسرائيلية بسبب التدخل الخارجي النشط المقترن باستمرار الوجود الأجنبي غير المشروع في شمال وشمال شرق الجمهورية العربية السورية. ويساورنا قلق بالغ، في ظل هذه الظروف، إزاء تكثيف الضربات الجوية، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي على أهداف مدنية في سورية. وتهدد تلك الأعمال غير المسؤولة بجر سورية وعدد من جيرانها إلى مواجهة إقليمية واسعة النطاق.

إننا ندين بشدة تلك الهجمات على أراضي الجمهورية العربية السورية. ونعتبرها انتهاكا صارخا للسيادة السورية والقواعد الأساسية للقانون الدولي. ونلاحظ كذلك أن للغارات الإسرائيلية أثر سلبي خطير على الاستجابة الإنسانية لكيانات الأمم المتحدة في الوقت المناسب. إن صمت زملائنا الغربيين نفاق في ظل هذه الظروف، حيث يجب عليهم أن يفهموا المخاطر الناجمة مباشرة عما يحدث.

يصادف شهر أيلول/سبتمبر الذكرى العاشرة لوجود الولايات المتحدة العسكري غير المشروع في سورية، بحجة مكافحة الإرهاب المزعومة على أراضي البلد. وفي الواقع، تنهب الولايات المتحدة موارد سورية وتضطلع بدور مزعزع للاستقرار للغاية. وفي نفس الوقت، فإن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أمر توقف زملاؤنا في الولايات المتحدة عن القيام به بشكل أساسي. وظلوا يستخدمون منذ فترة طويلة المقاتلين الذين رعوهم حصريا لأغراضهم الخاصة، بما في ذلك أعمال التخريب ضد قوات الحكومة السورية. وفيما يتعلق بإرهابيي هيئة تحرير الشام المدرجين في قائمة مجلس الأمن، الذين يسيطرون على إدلب ويعارضون الحكومة السورية الشرعية في دمشق، تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إخفاء حقيقتهم.

إن نفاق واشنطن وتوابعها صارخ بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية. فنحن نسمع باستمرار عن أهمية عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود التي تقوم بها الأمم المتحدة إلى المناطق الشمالية الغربية من سورية وفعاليتها المفترضة. وإلى جانب ذلك، في عام 2024 وحده، أرسلت الأمم المتحدة 75 بعثة تقييم ومراقبة من تركيا إلى المنطقة. ولكن لا دمشق ولا أعضاء مجلس الأمن يعرفون شيئا عن الأهداف والمقاصد الحقيقية لتلك الزيارات. ولم تلق الطلبات المتكررة التي قدمتها السلطات السورية لهذا الغرض أي رد. وذلك لا يقود إلا إلى استنتاج واحد: الأمانة العامة تعطي الأولوية للتعاون مع إرهابيي هيئة تحرير الشام على تعاونها مع السلطات الشرعية في الجمهورية العربية السورية. ولا يجدر بنا حتى أن نذكر الوفود الغربية في مجلس الأمن المستعدة لمسامحة مرؤوسيها في إدلب على أي شيء. ومن ذلك المنطلق، يبدو من المنطقي أنه منذ 24 حزيران/يونيه 2023، لم ترسل قافلة واحدة عبر خطوط التماس إلى إدلب من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، على الرغم من جميع التأكيدات التي تلقيناها.

إن ذلك الموقف تجاه السوريين العاديين يؤدي إلى تدهور مطرد للحالة الإنسانية في سورية. ويشمل العامل الرئيسي، بالإضافة إلى العوامل التي سبق وذكرناها اليوم، الضغط الخانق للجزاءات من قبل البلدان الغربية. ولا يغفل عن ملاحظة ذلك إلا رجل أعمى. ونلفت انتباه المنسق المقيم في سورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرة أخرى، بوصفهما عنصرا هاما في الفريق القطري، إلى التأخيرات غير المقبولة في إصدار التقرير عن أثر الجزاءات، الذي وعد به قبل أكثر من عام. ونأمل أن يكون العمل بشأن ذلك التقرير قد بلغ مراحله النهائية،

واليوم نود أن نسمع من الأمانة العامة متى سيُنشر. ولا تقتصر عواقب استخدام التدابير القسرية الانفرادية على الاقتصاد. وستعقد روسيا يوم الإثنين، 25 آذار/مارس، اجتماعا غير رسمي لمجلس الأمن بصيغة آريا بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على قدرة الدول على مكافحة الإرهاب. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن والبلدان الأخرى المهتمة بالأمر إلى المشاركة.

ومن المفجع أن ندرك أن المجلس غافل أساسا عن موضوع التعافي المبكر لسورية. فقد نفضت البلدان الغربية، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تدمير البنية التحتية المدنية في ذلك البلد العربي، أيديها من هذه المسألة، بينما كبلت السوريين في الوقت نفسه بالعقوبات.

وإزاء هذه الخلفية، انخفض الدعم المقدم من المانحين إلى مستوى قياسي. فخطة الأمم المتحدة الإنسانية لعام 2023 لسورية مُولت بنسبة تقل عن 40 في المائة. ونتذكر جميعا جيدا أنه في وقت مبكر من صيف عام 2023، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض تغطيته للمحتاجين إلى النصف بسبب نقص الأموال. ولا ينطوي ذلك على عواقب سلبية على السوريين العاديين فحسب، بل ينطوي أيضا على مشاكل خطيرة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تضطر إلى التوفيق بين الاحتياجات المتزايدة على أرض الواقع وقدرتها على تزويد السوريين ببعض المساعدة على الأقل.

وفي ضوء النقص العام في التمويل والحالة الأمنية في مخيمات النازحين داخليا، تبدو حالة سكان مخيمي الهول والروج مأساوية بشكل متزايد. وندعو البلدان التي لا يزال مواطنوها هناك إلى إبداء الإرادة السياسية وإعادة مواطنيها إلى ديارهم. وبناء على تعليمات من الرئيس بوتين، فإننا نولي اهتماما وثيقا جدا لهذه المسألة.

ففي 10 آذار/مارس، وبمساعدة السيدة ماريا لفوفا – بيلوفا، المفوضة الرئاسية لحقوق الطفل في الاتحاد الروسي، أعيدت مجموعة أخرى من الأطفال الروس، تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 17 سنة، كانوا يقيمون في مخيمات اللاجئين بمنطقة شرق الفرات، إلى الوطن. وسبق ذلك عمل مطول للبحث عن القصر وتحديد نسبهم وتنسيق الوثائق وتجهيزها وتبادل البيانات. وتنسق المفوضة الرئاسية المهمة الإنسانية لإعادة الأطفال الروس من منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2018. وحتى الآن، أعدنا 546 طفلا إلى روسيا، بما في ذلك من سورية.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن المسار السياسي. لقد أيدنا باستمرار وتصميم استئناف عمل اللجنة الدستورية في إطار النهوض بالعملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، بمساعدة الأمم المتحدة وفي امتثال صارم للقرار 2254 (2015). وللأسف، تواجه إعادة إطلاق اللجنة الدستورية بوصفها المنصة الرئيسية للحوار المباشر بين السوريين صعوبات في اختيار مكان مقبول للسوريين أنفسهم. ونحن مقتنعون بأنه من دون الاتفاق أولا على مكان مع السوريين، فإن الإعلان عن اجتماعات لاحقة للجنة أمر ينم عن قصر النظر وسيؤدي إلى نتائج عكسية، وهذا أقل ما يقال عنه. ويصدق ذلك القول بصفة خاصة فيما يتعلق بجنيف التي فقدت، للأسف، مركزها المحايد.

وفي هذا الصدد، نأمل أن يتمكن المبعوث الخاص من إيجاد خيار مقبول للأطراف السورية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

يمثل هذا الشهر معلما مقيتا: 13 عاما من الحرب. لقد مر 13 عاما منذ أن تجمع السوريون في مدن مثل درعا للمطالبة بحكومة تحترم الحقوق والحريات الأساسية. لقد مر 13 عاما منذ أن واجه النظام السوري هذه الثورة من أجل الكرامة بالقوة المميتة ضد أبناء شعبه. لقد مر 13 عاما ولا تزال سورية ترزح تحت نظام وحشي لا يعرف سوى لغة العنف في التعامل مع المعارضة السياسية.

ولا تزال هذه الانتهاكات مستمرة حتى يومنا هذا، وكذلك روح الثورة التي بدأت قبل كل تلك السنوات. ففي أنحاء كثيرة من البلد وفي

الشتات السوري ككل، لا يزال السوريون يرفعون أصواتهم سلميا من أجل التغيير ويرفضون إجبارهم على الخضوع. وعلى سبيل المثال، منذ أكثر من ستة أشهر، يطالب سكان السويداء بالانتقال السياسي السلمي وتنفيذ القرار 2254 (2015) ومحاسبة أولئك الذين فتحوا النار على الاحتجاجات المناهضة للنظام أو شاركوا في قتل جواد الباروكي. وتؤكد هذه الاحتجاجات وغيرها من الاحتجاجات المماثلة ضرورة أن يدعم جميع أعضاء المجلس حرية الشعب السوري في التعبير وحقه في التجمع السلمي. وتسلط الضوء على أهمية التنفيذ الكامل لجميع جوانب القرار 2254 (2015) ودعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن وتؤكد ضرورة إيجاد حل للنزاع يركز على السوريين ويقوده السوريون.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لدفع المسار السياسي وبعمله الدؤوب لإعادة جمع الأطراف السورية في جنيف لحضور اللجنة الدستورية. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى الضغط على النظام السوري للقيام بدوره والانخراط أخيرا في العملية السياسية بحسن نية – لأنه بعد مرور 13 عاما على بدء هذا النزاع، نعلم التكلفة البشرية للتقاعس عن العمل. فلا يزال أعداد كبيرة جدا من السوريين فارين من الاضطهاد في وطنهم، وتُظهر الدراسات الاستقصائية باستمرار أن السوريين يشعرون بأنهم لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بسبب قمع النظام والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، والتجنيد القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا تزال الولايات المتحدة ممتنة للغاية لبلدان المنطقة التي رحبت باللاجئين السوريين ولا تزال تستضيفهم. كما ندرك أيضا الطابع البالغ الأهمية للخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاجئين الفلسطينيين في سورية. ولذلك، فإننا نقدر الإجراء العاجل الذي اتخذته المنظمة للتحقيق في الادعاءات ضد موظفي الأونروا في غزة والشروع في استعراض مستقل لممارسات الحياد.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الاحتياجات الإنسانية الحادة في سورية. ونعلم أنه في غياب حل سياسي، ستستمر تلك الاحتياجات. ولذلك، يجب أن نضاعف الجهود للتوصل إلى حل سياسي مع العمل في الوقت نفسه بشكل جماعي لتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع المحتاجين. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والخدمات للسوريين المحتاجين. وسنواصل دعم جميع طرائق إيصال المساعدة، بما في ذلك من خلال المعابر الثلاثة التي تستخدمها الأمم المتحدة للوصول إلى المجتمعات المحلية في شمال غرب سورية من تركيا. وسنواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك العقوبات، لتعزيز المساءلة عن انتهاكات النظام. في الواقع، ستظل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة سارية إلى أن نشهد، على الأقل، تقدما ملموسا وقابلا للقياس نحو التوصل إلى حل سياسي.

لقد مر 13 عاما منذ أن تحولت ثورة تبعث على الأمل إلى الوضع الذي نراه اليوم. فلنعمل على بناء مستقبل أفضل للشعب السوري حتى لا نكون بحاجة إلى إحياء ذكرى المزيد من المعالم من هذا القبيل في السنوات القادمة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

يصادف شهر آذار/مارس الحالي الذكرى السنوية الثالثة عشرة المأساوية لبدء النزاع في سورية. لقد مات أو اختفى مئات الآلاف من الضحايا ونزح الملايين وأصبحوا لاجئين ودُمرت البنية التحتية المدنية والروابط الاجتماعية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البلد.

والآن، بعد 13 عاما من بدء الحرب، لا يزال التوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع وفقا للقرار 2254 (2015) بعيد المنال. في الواقع، وإنصاتا للسيد بيدرسن، فإن العكس هو الصحيح. ومع تصاعد التوترات الإقليمية، ارتفع مستوى الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية بشكل كبير ولم يؤد إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، تدعو سويسرا جميع الأطراف ومن لهم تأثير عليها إلى العمل من أجل وقف محلي لإطلاق النار، واحترام التزاماتها

بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والالتزام بمنع تصعيد إقليمي أشد خطورة.

يجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو شرط لا غنى عنه إذا أريد تحقيق السلام الدائم. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم عمل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ويجب أن يكون هناك حوار على كل المستويات. وترحب سويسرا بجهود المبعوث الخاص وفريقه، على أساس نهج خطوة مقابل خطوة، بالتنسيق مع بلدان المنطقة المهتمة بالعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. وسنواصل إتاحة جنيف لاستضافة جميع أنواع المحادثات والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلام الدائم في سورية، مثل محادثات اللجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وسواء كن مواطنات أو لاجئات أو ممثلات سياسيات أو عضوات في المجتمع المدني، فإن النساء السوريات ناشطات على جميع المستويات، وغالبا ما يعرضن حياتهن للخطر. إن الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري واستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان تقوض أسس الحوار ذاتها والبيئة المواتية للتوصل إلى حل سياسي. ومع ذلك، وكما يذكرنا القرار 2254 (2015)، فإن الأمر متروك للشعب السوري، بجميع مكوناته، لتحديد مستقبل سورية.

وبصفتي القائم على صياغة الملف الإنساني لسورية، أود الآن أن أنتقل إلى الوضع الإنساني. على الرغم من الشواغل الإقليمية، يجب ألا ننسى الشعب السوري الذي يتأثر باستمرار تدهور الحالة الإنسانية. ونشعر بقلق خاص إزاء الزيادة في معدل سوء التغذية الحاد والارتفاع المستمر في الاحتياجات الإنسانية في جميع مناطق سورية. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالنداءات المتكررة التي وجهها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل توفير التمويل الكافي لاحتياجات البلد. يجب أن يكون الشركاء في المجال الإنساني قادرين على العمل في سياق آمن، ويجب أن يتسنى التنبؤ بالعمليات الإنسانية بصورة أكبر إذا أريد لها تلبية احتياجات ما يقرب من 17 مليون شخص. ونشدد على أن جميع طرائق المعونة، بما في ذلك المعونة عبر الحدود وعبر خطوط التماس، تظل أساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ونود أن نذكر الجميع بأن جميع الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بالسماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وعبرها وتيسير ذلك.

وأخيرا، تعرب سويسرا عن قلقها الشديد إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، ولا سيما ضد الأطفال. لم يعرف الأطفال السوريون أبدا أن بلدهم خال من النزاع منذ يوم ولادتهم. وهم معرضون بشكل خاص للعديد من المخاطر التي ذكرناها بالفعل هنا، وهم يمثلون ما يقرب من نصف السكان المحتاجين. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء ما ورد من تقارير عن زيادة حالات التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، والتي هي نتيجة لنقص التغذية المزمن وتسبب أضرارا جسدية ونفسية لا رجعة فيها. بعد 13 سنة طويلة، يجب حماية الأطفال ومنحهم مكانا حتى يتمكنوا في الوقت المناسب من المشاركة في الخيارات والقرارات التي تؤثر على مستقبلهم ومستقبل أسرهم وبلدهم.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائدا واحد (A3+)، وهم سيراليون وغيانا وموزامبيق وبلدي الجزائر.

ونود أن نعرب عن امتناننا للسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وللسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الثاقبتين وعلى جهودهما لحل الأزمة واستعادة السلام في سورية من أجل تخفيف معاناة شعبها. ونعرب عن تقديرنا لزيارة السيد بيدرسن الأخيرة إلى دمشق وجهوده المتواصلة لإحياء العملية السياسية واستئناف انعقاد اللجنة الدستورية. ونحث الأطراف على التغلب على المأزق الحالي فيما يتعلق بعقد الاجتماع التاسع للجنة الدستورية. في هذا

المنعطف الحرج بالنسبة لسورية، من الضروري ضمان استمرار العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، بدعم من المجتمع الدولي، نحو حل دائم للأزمة التي ابتليت بها سورية لأكثر من 13 عاما. بعد تحمل هذه الحالة من عدم الاستقرار والمعاناة، يحتاج الشعب السوري إلى الدعم للخروج من تحدياته السياسية والاقتصادية الحالية.

وتماشيا مع دعوة الأمين العام، نشدد على أهمية التوصل إلى حل سياسي حقيقي وموثوق به يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ويعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها وفقا للقرار 2254 (2015) وييسر العودة الآمنة والكريمة للاجئين. ونشيد بجهود المبعوث الخاص للنهوض بالعملية السياسية الشاملة للجميع والتوصل إلى حل مستدام. كما نقر بالدور الحاسم الأهمية للنساء والشباب السوريين في تحقيق سلام مستدام في سورية. إن مشاركتهم النشطة ضرورية للتوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة. تجلب النساء والشباب وجهات نظر فريدة إلى طاولة المفاوضات، مما يجعل مشاركتهم لا غنى عنها في تشكيل مستقبل سورية.

وتأسف مجموعة A3+ لتدهور الوضع والهجمات المتكررة في مرتفعات الجولان وتدعو إلى الوقف الفوري لمثل هذه الأعمال، مع التأكيد على احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها ورفض جميع التدخلات الخارجية. إن أي استئناف للأعمال العدائية لا يؤدي إلا إلى إدامة انعدام الأمن وتقويض المكاسب التي تحققت والتقدم المحرز بالفعل في العملية السياسية ومن المحتمل أن يؤجج الأنشطة الإرهابية، في المنطقة الأوسع وكذلك في سورية. وفي ذلك الصدد، تدعو مجموعة 3+1إلى تحسين التنسيق وهو ما من شأنه أن يعزز فعالية مكافحة الإرهاب في سورية ويمكن الحكومة السورية من استعادة السيطرة على كامل أراضيها.

بعد مرور 13عاما على الأزمة السورية، لا تزال الحالة الإنسانية متردية، حيث يحتاج 16.7 مليون شخص، أكثر من نصفهم من النساء، إلى المساعدة. وثمة أزمة إنسانية غير مسبوقة تتكشف فصولها، أزمة أغرقت السوريين في وهدة اليأس الشديد. ويعيش أكثر من 90 في المائة من السوريين الآن في فقر في حين ينهار الاقتصاد سريعا بسبب تشديد العقوبات.

وتدعو مجموعة 3+1 إلى توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية لمواجهة أزمة انعدام الأمن الغذائي وتلبية احتياجات الناس. لقد دفع نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2023، والتي جمعت أقل من 40 في المائة مما كان مطلوبا، الوكالات الإنسانية إلى خفض مساعداتها الغذائية وتعليق ما تقدمه من خدمات صحية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

ونعتقد أنه ينبغي ألا تستمر سورية في الاعتماد على التمويل المقدم لتوفير المساعدة الإنسانية فحسب ونشدد على أهمية الاستثمار للحد من اعتمادها على المساعدات الخارجية وتخفيف الأعباء الإنسانية . ونؤيد رؤية مشروع الإنعاش المبكر التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وندعو إلى توفير تمويل كاف لذلك، لكننا ندرك أن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لتلبية احتياجات السكان السوريين وتسهيل عودة آمنة للاجئين والنازحين داخليا.

ولتحقيق ذلك، يجب على سورية تنشيط نموها الاقتصادي وازدهارها. ولذلك تدعو مجموعة 3+1 على وجه الاستعجال إلى التقليل من العقوبات المفروضة على سورية التي تؤثر سلبا على اقتصادها وتفاقم التحديات الإنسانية أمامها.

في الختام، إن النهوض بالسلام وتحقيق التنمية المستدامة مسألتان مترابطتان. وتكرر الجزائر وغيانا وموزمبيق وسيراليون التأكيد على الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإجراء مفاوضات فورية بين الأطراف سعيا إلى التوصل إلى تسوية سياسية تتماشي مع القرار 2254 (2015) من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار والتنمية المستدامة في سورية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني على المعلومات التي قدمها المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا وأنوي الإنصات لهم باهتمام.

يصادف هذا الشهر مرور 13 عاما على بدء النزاع في سورية وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والشركاء في المنطقة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، تبدو إمكانية تحقيق سلام مستدام ودائم، وهو هدف أي عملية تسعى إلى القضاء على العنف ويكرسه القرار 2254 (2015)، أمرا بعيد المنال.

وتؤيد إكوادور دعوة المبعوث الخاص بيدرسن، بل وأقول إلى رغبة المجتمع الدولي عموما، إلى إنهاء القتال وتعزيز مكافحة الإرهاب وضمان الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني من أجل الحفاظ على حياة المدنيين وسلامتهم والبنية التحتية الحيوية.

إن إحياء حوار سياسي تعددي وبناء وموضوعي هو السبيل الوحيد الممكن للمضي قدما في سورية. ولذلك، يجب العمل على بناء الثقة وتعزيز الإرادة السياسية من أجل استئناف عقد اجتماعات اللجنة الدستورية وتنفيذ استراتيجية التفاوض القائمة على مبدأ خطوة مقابل أخرى وغيرهما من الآليات الهادفة لتحقيق ذلك الغرض وعلى أي حال، يجب استئناف العملية السياسية.

إن الحالة الأمنية في المنطقة هشة ويتطلب تحسينها التزاما من بلدان المنطقة. وهناك حاجة ملحة إلى صياغة نهج مشترك للتعاون من أجل مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء على التهديدات التي يتعرض لها البلد والمنطقة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل النظر في الحالة في سورية من أجل 16.7 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية و 13 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية و 6.8 مليون نازح داخليا و 5 ملايين آخرين لجأوا إلى بلدان ثالثة، نصفهم تقريبا من النساء والفتيات، يواجهون جميعهم العواقب المتزايدة للتشرد والتمييز والعوز المادي وزيادة مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تقدم الحكومة السورية إجابات دقيقة بشأن مصير أكثر من 100 000 مفقود وأن تتخذ خطوات للإفراج عن الأعداد غير المعروفة من المحتجزين تعسفا الذين تعرضوا لمعاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة. كما يجب دراسة وضع اللاجئين السوريين في بلدان ثالثة دراسة وافية والحرص على ضمان امتثال أي مبادرة تهدف لعودتهم للمعايير الدولية.

في الختام، آمل أن تتوج جهود المجتمع الدولي بحل سياسي للأزمة في سورية يؤدي إلى السلام المستدام والتعافي الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة الوطنية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أحيينا في 15 آذار/مارس الذكرى السنوية الثالثة عشرة للانتفاضة السلمية للشعب السوري وقد أودى النزاع بحياة أكثر من 500 000 شخص منذ مارس/آذار 2011 وأجبر أكثر من نصف السكان السوريين على النزوح ومنذ آذار/مارس 2011، لم يعر نظام دمشق أي اهتمام لمطالب شعبه. بل على العكس فقد استجاب بقمعه.

وتُظهر المظاهرات السلمية في السويداء أن التطلعات إلى السلام والحرية والكرامة لا تزال مستمرة. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها السيد بيدرسن، الذي أود أن أؤكد دعمنا الكامل له، لا يزال النظام لا يرغب في تقديم تنازلات، لا سيما فيما يتعلق باللجنة الدستورية.

ولكن لا يمكن تحقيق السلام للشعب السوري إلا بالتوصل إلى حل سياسي قائم على القرار 2254 (2015). واليوم، لا ترى فرنسا والاتحاد الأوروبي ما يدعو إلى رفع العقوبات أو تمويل إعادة إعمار بلد دمرته إلى حد كبير حكومته وحلفاؤها. بيد أنه يمكن الرجوع عن هذه القرارات. ويتوقف ذلك على إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية. وواصلت فرنسا والاتحاد الأوروبي دعم الشعب السوري من خلال تقديم المساعدات الإنسانية. يحتاج نحو 16,7 مليون شخص إلى المعونة. ولا تزال تعبئة الجميع لتلبية احتياجات الشعب السوري أمرا ضروريا. ونجد لزاما علينا أن نشير إلى أن المعونة تموَّل حاليا بشكل حصري تقريبا من أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان. ويجب ألا تكون إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إمكانية الوصول عبر الحدود، مضمونة فحسب، بل يجب أن تكون قابلة للتنبؤ ودائمة، وأن ينطبق القانون الدولي الإنساني ذو الصلة على الجميع.

وفي سياق متقلب على نحو متزايد، تضاعف فرنسا جهودها لمنع التصعيد الإقليمي الذي سيكون السوريون أول المتضررين

منه. أخيرا، نعرب عن قلقنا إزاء تزايد نشاط تنظيم داعش وانتعاش الاتجار بالكبتاغون. إن عدم الاستقرار وتواطؤ نظام دمشق يؤجج هذه التهديدات. نحن نقدم الدعم لشركائنا في المنطقة الذين يتعاملون مع العواقب المترتبة على تلك الأنشطة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ أيضا بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على ملاحظاتهما وجهودهما المتواصلة لمعالجة الأزمات السياسية والإنسانية في سورية.

يصادف هذا الشهر العام الثالث عشر للحرب الأهلية السورية التي جرى تدويلها، وهي أحد أكثر النزاعات دموية في القرن الحادي والعشرين حيث أسفرت عما يصل إلى 000 306 ضحية. ولا يزال النزاع مستحكما على الرغم من المحاولات المتكررة للوساطة وتدخل المجلس والجهود التي يبذلها المجتمع المدني. وتقدر مالطة تقديرا كبيرا عمل المبعوث الخاص وتثني على جهوده الدؤوبة لإفساح المجال للأطراف من أجل التوصل إلى تسوية وبناء الثقة وتحقيق المصالحة. ولكن مما يؤسف له أن الأطراف لا تزال متباعدة. وتحث مالطة على المشاركة الحقيقية في المساعي الحميدة للمبعوث الخاص بشأن مبادرته المتمثلة في خطوة مقابل خطوة. كما ندعو جميع الذين لهم تأثير على الأطراف إلى الاتفاق على موعد ومكان لانعقاد الدورة المستأنفة للجنة الدستورية. ويجب ألا يتأخر ذلك أكثر.

ونشعر ببالغ الأسى للتقارير الواردة، شهرا بعد شهر، عن الاشتباكات العنيفة عبر الخطوط الأمامية. وتسفر الغارات الجوية والقصف المدفعي المستمر عن مقتل عشرات الأشخاص كل شهر وإصابتهم بجروح وتشويههم، ولا تمثل التقارير عن تلك الحوادث سوى غيض من فيض معاناة السكان المدنيين. ويساورنا قلق بالغ إزاء الفجوة في التمويل الإنساني لاستجابة الأمم المتحدة لدعم 16 مليون سوري محتاج. كما أحطنا علما بعمل منظمات المجتمع المدني النسائية السورية والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء شمال غرب سورية. إنها تواجه ضغوطا متزايدة من السلطات المحلية، مما يهدد عملها المدني والقانوني الحيوي في الحياة العامة، ونكرر نداءاتها من أجل الدعم والحماية. وبدون سد الفجوة الإنسانية وتوفير الدعم والحماية لتلك المجموعات، سنشهد انخفاضا في الخدمات الطبية وخدمات الحماية والتعليم سيؤثر بشكل أشد وطأة على النساء والفتيات والأطفال. وسمعنا اليوم قصص هناء ومها وأم أحمد، وهناك كثيرات جدا مثلهن.

وتكرر مالطة تأكيد الحاجة إلى البرمجة لتعزيز التعافي المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش في سورية من أجل المساعدة في استقرار الحالة الإنسانية. ويحمي هذا النهج أيضا كرامة السوريين وسيدعم نهجا أكثر استدامة للمعونة في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، نشيد أيضا بعمل الأمم المتحدة وجميع الوكالات الإنسانية والشركاء العاملين في سورية. ويسرنا أن نرى استمرار الإذن بالمرور عبر نقاط العبور الحدودية باب الهوى وباب السلامة والراعي ونشدد على ضرورة أن تظل قائمة ما دامت الاحتياجات متواصلة. كما نكرر التأكيد على الحاجة إلى تسهيل مرور المساعدات عبر جميع الطرق في سورية، بما في ذلك من خلال الطريقة العابرة لخطوط التماس. وكما سمعنا اليوم، يحتاج المزيد من الناس إلى المساعدات الإنسانية في سورية الآن أكثر من أي وقت مضى في الأزمة. وكما أكد الأمين العام مؤخرا، لا بد من احترام القانون الدولي الإنساني.

وكما نقول في المجلس كل شهر، لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو إجراء تسوية سياسية تمشيا مع القرار 2254 (2015). ومن شأن إحراز تقدم في مسألة المحتجزين والمختفين والمفقودين أن يُشعر آلاف الأسر التي لا تعرف شيئا عما حدث لأحبائها بقدر من السكينة. وفي هذا الصدد، نرحب بتحديد اختصاصات المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية وندعو إلى تخصيص ميزانية كافية لإنشاء هيئة تعمل بشكل جيد.

ويجب علينا جميعا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا السياسية في ظل امتداد الآثار غير المباشرة للحرب على غزة إلى المنطقة بأسرها. وكما قال المبعوث الخاص في الشهر الماضي

(انظر S/PV.٩٥٥٩)، يجب أن نرفض الوضع الراهن في سورية وأن ندحض الفكرة السائدة في بعض الأوساط التي مفادها أن إدارة هذا النزاع أسهل من حله.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على عملهما وعمل فريقيهما في محاولة تخفيف معاناة الشعب السوري وعلى إحاطتيهما اليوم.

قبل ثلاثة عشر عاما، خرج الشعب السوري إلى الشوارع في احتجاج سلمي للمطالبة بالحرية والكرامة واحترام حقوق الإنسان. وقمع نظام الأسد الاحتجاجات وشن حملة عنف قاسية لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وقد لقي أكثر من 000 500 شخص حتفهم ونزح أكثر من نصف السكان السوريين قسرا. وبعد مرور ثلاثة عشر عاما، نحتاج إلى ثلاثة تغييرات رئيسية.

أولا، ينبغي اتخاذ خطوات إيجابية عاجلة بشأن العملية السياسية بناء على القرار 2254 (2015). إن المجلس يجتمع كل شهر للتأكيد على أهمية هذا القرار. وقد أكد مسار أستانا ومجموعة الاتصال العربية أهميته، ولكننا لم نر الأطراف – وعلى وجه التحديد النظام – تتخذ الخطوات التي دعا إليها المجلس. لقد مر وقت طويل منذ آخر اجتماع للجنة الدستورية. ونرحب بجهود السيد بيدرسن المستمرة لعقد اجتماع اللجنة الدستورية في المستقبل القريب ونكرر دعوتنا الموجهة إلى نظام الأسد للمشاركة في العملية السياسية مشاركة مجدية.

ثانيا، لا يزال الدعم الإنساني والتعافي المبكر أمرين حاسمين. لقد ظلت المملكة المتحدة جهة مانحة ملتزمة طوال فترة النزاع حيث ساهمت بأكثر من أربعة بلايين دولار منذ عام 2011. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلى جهودنا المتعلقة بالتعافي المبكر التي دعمت التعليم والتعلم، ولا سيما في صفوف الفتيات، وفرص دعم سبل عيش الناس من أجل زيادة اعتمادهم على أنفسهم. وحينما تكون الموارد محدودة، تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية تمكين الوصول القائم على المبادئ والمستدام وبدون عوائق، بما في ذلك عبر الحدود، لضمان الوصول إلى المجتمعات الضعيفة في شمال غرب سورية.

ثالثا، يواصل نظام الأسد الاستفادة من الاتجار غير المشروع بالكبتاغون، مما يغذي قمع النظام للشعب السوري. وشاركت المملكة المتحدة والمملكة الأردنية في استضافة فعالية في وقت سابق من هذا الشهر في نيويورك لتسليط الضوء على المخاطر والآثار الضارة لتجارة الكبتاغون. وسنواصل السعي إلى اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد العالمي بشأن الكبتاغون بالتعاون الوثيق مع شركائنا الإقليميين.

في الختام، تمثل التسوية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وفقا للقرار 2254 (2015) الآلية الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق السلام المستدام والشامل في سورية.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما والتزامهما المستمر بالسلام في سورية وتجاه شعبها.

نرى أن المناقشات التي تجري في مجلس الأمن بشأن سورية صعبة جدا. ولا يمكننا أن نصدق أن النزاع قد دخل عامه الرابع عشر من دون نهاية تلوح في الأفق. تتأثر سورية تأثرا غير مباشر بأجزاء أخرى من المنطقة وتتسبب في الوقت نفسه في آثار غير مباشرة. ولا يزال البلد نفسه في حالة اضطراب، ولم يعرف جيل كامل من الشباب السوريين من وطنهم إلا كونه مكانا للنزاع. كيف يمكننا، نحن المجتمع الدولي، أن نقف إلى جانب السوريين في الأسابيع المقبلة؟

أولا والأهم، يجب استئناف العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. ويجب وضع حد للخلافات حول مكان انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق آخر، ينبغي أن تُستأنف المفاوضات في جنيف التي لا تزال أيضًا مقر مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية. ويحظى المبعوث الخاص بيدرسن بدعمنا الثابت وندعم كذلك اقتراحه بعقد اجتماع في جنيف وتطوير اللجنة الدستورية وعملها بشكل يمكن أن يعطي الأمل للشعب السوري. وفي غضون ذلك، نرحب أيضًا بتطوير المسارات الأخرى الواردة في القرار 2254 (2015).

ثانياً، يحتاج 70 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات الإنسانية، فمن المهم كفالة تدفق المساعدات بشكل مستدام وقابل للتنبؤ وفعال في جميع أنحاء سورية ما دامت هناك حاجة إليها. ومن الملح الاستفادة من جميع طرائق إيصال المساعدات وتوسيع نطاقها، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وعلى الرغم من ترحيبنا بتمديد الموافقة، فإننا ندعو سورية إلى تمديد الموافقة على إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبري باب السلامة والراعي الحدوديين على الحدود السورية التركية إلى أجل غير مسمى.

وتؤدي الغارات على المرافق الأساسية، مثل مرافق المياه والكهرباء في شمال شرق سورية، إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي ويجب أن تتوقف فوراً. ويجب تجنيب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية المخاطر في سياق العمليات العسكرية.

ثالثا، إن المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة للناجين هما أساس السلام والاستقرار الدائمين. وفي ضوء ذلك، نشدد على ضرورة حل محنة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وتقف سلوفينيا على أهبة الاستعداد، وستظل كذلك، لدعم المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

أخيرا، نود العودة إلى الأساسيات. إننا نستمع إلى مناشدات الشعب السوري منذ 13 عاماً. وقد سمعنا قصصاً عن أرواح فُقدت وأحلام سُحقت وأجيال ضاعت. وحان وقت العمل. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما.

وفي ضوء الإحاطتين اللتين قدماهما والتطورات الأخيرة، أود أن أطرح النقاط الثلاث التالية.

أولا، منذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، شنت إسرائيل غارات جوية متكررة، فوق مرتفعات الجولان المحتلة وعبر الخط الأزرق، على مواقع مختلفة في سورية في انتهاك خطير لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء ذلك. وإزاء خلفية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المستمر، يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتجنب مفاقمة التوترات ومنع البؤر الساخنة من تأجيج بعضها البعض وانتشار النزاع. ويجب أن تؤدي البلدان الكبرى خارج المنطقة دوراً بنّاءً في تهدئة الحالة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده الجماعية للتعامل مع النزاع في غزة والاستفادة من وقف إطلاق النار غير المشروط في رمضان كمنطلق للدفع باتجاه وقف دائم لإطلاق النار، وبالتالي ضخ المزيد من الطاقة الإيجابية في جهود تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سورية.

ثانيا، يجب أن نعمل لتشجيع الوصول إلى حل سياسي للمسألة السورية. وقد أكد وزراء خارجية جامعة الدول العربية في اجتماعهم الأخير التزامهم الثابت بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ورفضهم لأي تدخل خارجي. ونرى أن الدعم المقدم من بلدان المنطقة يمكن أن يعطي زخما جديدا للتسوية السياسية للمسألة السورية.

ونرحب بتواصل المبعوث الخاص بيدرسن على نطاق واسع مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار 2254 (2015). وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ الحلول التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وأن يشجع الحوار والمشاورات من أجل إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف.

يشكل الإرهاب تهديدا مستمرا للعملية السياسية في سورية. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي مكافحة جميع أشكال الإرهاب في سورية باتباع نهج عدم التسامح مطلقا.

ثالثا، يجب أن نعمل معا لتخفيف الأزمة الإنسانية في سورية. وبفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة السورية والأمم المتحدة، فإن المعابر الحدودية لإيصال المساعدات تعمل الآن بفعالية. ونحث الأطراف المعنية على التعاون بنشاط لتيسير عمليات الإيصال عبر خطوط التماس. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً زيادة مساعداته الإنسانية المقدمة لسورية وأن يجري تقديم دعم مالي كاف وغير مخصص لمشاريع الإنعاش المبكر في جميع أنحاء سورية.

لطالما أعاقت العقوبات الأحادية الجانب ونهب الموارد الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحسين سبل عيش الناس في سورية. ونحث البلدان المعنية على الوقف الفوري لتلك الأعمال غير القانونية. وينبغي للقوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية على الفور.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما اليوم. ونعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص، الذي زار دمشق في الأسبوع الماضي. ونشيد أيضا بتواصله النشط مع جميع الأطراف واقتراحه جنيف كمكان لإعادة عقد اللجنة الدستورية التي تأخرت في الانعقاد.

ومع ذلك، ما زلنا ننتظر مرة أخرى حدوث تحسن ملموس في الوضع الأمني والسياسي في سورية. ولا تزال المناقشات المتعلقة بمكان انعقاد الاجتماع التاسع للجنة الدستورية تنحرف بنا عن مسارنا. وفي الوقت نفسه، وكما ذكر مقدما الإحاطتين للتو، فقد ارتفع عدد السوريين المحتاجين إلى أعلى رقم منذ عام 2011، حيث بلغ 16,7 مليون شخص، أو ثلاثة أرباع إجمالي عدد السكان، مع استمرار النزاع المسلح في جميع أنحاء سورية. إن تقديم المساعدة الإنسانية بصورة متسقة وعلى نحو قابل للتنبؤ إلى سورية من خلال جميع الطرائق المتاحة أمر ذو أهمية حاسمة في هذه اللحظة. وفي ظل هذا الوضع المثير للقلق، علينا أن نسعى جاهدين للحيلولة دون وضع القضية السورية في مؤخرة أولوياتنا من حيث الطوارئ والتأهب، لا سيما في ظل الخطر المستمر للتداعيات غير المباشرة لما يحدث في غزة.

بينما تحل الذكرى الرابعة عشرة للنزاع السوري هذا الشهر، تؤيد جمهورية كوريا تأكيد المبعوث الخاص مؤخرا على أن السعي الدؤوب للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء هذا النزاع هو وحده الكفيل بإعادة الأمل للشعب السوري.

وتكرر الحكومة الكورية الدعوة الصادرة عن الأمم المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان وقف لإطلاق النار وإلى إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي الوقت الراهن، فإن الأمر الرئيسي هو أن تنتقل الأطراف المعنية إلى الخطوة التالية المتمثلة في إجراء مناقشات حقيقية تتسم بالكفاءة والفعالية بشأن الحلول السياسية، أولاً، بالاتفاق على مكان انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية السورية. وفي ذلك الصدد، يحث وفد بلدي جميع الأطراف المعنية على زيادة تعاونها من أجل تعزيز الحوار نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين في سورية.

أود أن أختتم بياني بالتذكير بأن الشعب السوري هو الذي لا يزال يعاني أكثر من غيره في ظل الوضع السياسي المتعثر الراهن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما القيمتين.

في هذا الشهر، دخل النزاع المأساوي في سورية عامه الرابع عشر. وهناك جيل كامل من الأطفال لم يشهدوا سوى الحرب والنزوح.

وفي ظل الأعمال العدائية النشطة والحالة الإنسانية المدمرة، تكرر اليابان التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد لهذا النزاع هو عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها تحت رعاية الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

وندعم بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، بما في ذلك زيارته الأخيرة إلى دمشق. وتدعو اليابان جميع الأطراف السورية، ولا سيما الحكومة السورية، إلى التعاون بجدية أكبر من أجل تحقيق نتائج ملموسة من خلال العملية السياسية.

وفي هذا السياق، يجب استئناف انعقاد اللجنة الدستورية في مكان متفق عليه في أقرب وقت ممكن. ويجب على جميع الأطراف أن تبدي فورا استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات وتسوية الأزمة من أجل الشعب السوري والاستقرار الإقليمي على حد سواء.

ونظرا للاحتياجات الأساسية الهائلة في سورية، يجب تقديم المساعدة الإنسانية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك الطرائق

العابرة للحدود وعبر خطوط التماس. كما أن مشاريع الإنعاش المبكر لا غنى عنها لحياة السوريين. وتؤدي اليابان دورها، وقد أعلنت مؤخراً عن مساهمة جديدة، حيث دخلت في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين سبل العيش في سورية وفي شراكة مع اليونيسف لتعزيز فرص الحصول على التعليم وخدمات حماية الطفل للسوريين المتضررين من الأزمة التي طال أمدها ومن زلازل عام 2023. كما ندرك أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة ومساءلة. ولا يزال أكثر من 000 100 شخص محتجزين تعسفيًا ومختفين قسريًا ومفقودين في سورية. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة تصدي الآلية المنشأة حديثاً المتمثلة في المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لتلك المسألة في الوقت المناسب.

وفي الختام، فإن هذه السنوات العديدة من النزاع قد تركت الشعب السوري في حالة يائسة. ويجب ألا ندع عاما آخر يمر من دون توجيه كل جهودنا نحو طريق السلام والأمن والازدهار. وتتضامن اليابان مع الشعب السوري، وسنسعى جاهدين لجعل السلام حقيقة واقعة بالنسبة له.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): في هذا الشهر من كل عام، تنبري الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن لإصدار وتكرار بيانات مضللة تروج لروايتها المشوهة، لما شهده بلدي سورية على مدى السنوات الماضية من حرب إرهابية. إن تلك البيانات تأتي للتغطية على ما مارسته تلك الدول ذاتها من أعمال عدوان واحتلال وحصار اقتصادي خانق، بهدف زعزعة أمن سورية واستقرارها وتقويض منجزاتها التنموية والمساس بخياراتها الوطنية وإضعاف دورها الإقليمي، خدمة للاحتلال الإسرائيلي.

إن وفد بلدي لن يخوض فيما تضمنته تلك البيانات من ادعاءات ومزاعم لا أساس لها من الصحة، فإمعان مصدريها في سياستهم الهدامة، وتمسكهم بأوهامهم المنفصلة عن الواقع، ورفضهم العدول عنها قد أفقدهم أي قدر من المصداقية. وما مواقف تلك الدول من جرائم الإبادة الجماعية التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكابها، بحق الشعب الفلسطيني منذ ما يقارب ستة أشهر إلا دليل آخر على زيف ادعاءاتها ونفاقها، وانحيازها الأعمى لكيان الاحتلال الإسرائيلي. وهو دعم وانحياز يشجع سلطات الاحتلال على مواصلة اعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية وآخرها العدوانين على ريف دمشق في يومي 17 و 19 آذار/مارس. وفي هذا الإطار، تؤكد سورية على مضمون رسائلها الموجهة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، للمطالبة بالتحرك الفوري لوقف الاعتداءات الإسرائيلية الهيسترية، ومنع تكرارها. ويحذر بلدي سورية سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عواقب أفعالها الإجرامية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وخلافا لما تزعمه بعض الدول الغربية، فقد اتخذت الحكومة السورية جملة واسعة من الخطوات والإجراءات الرامية لتعزيز الأمن والاستقرار، وتلبية احتياجات السوريين في أنحاء البلد كافة، وتوفير الظروف المناسبة للعودة الكريمة للاجئين إلى مناطقهم. إلا أن تلك الدول الغربية وكما رأينا اليوم وسمعنا لبيانات الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية قد فضلت صم آذانها، والتعامي عن رؤية ما تقوم به الحكومة السورية من خطوات تستحق الإشادة والدعم، لا سيما وأنها تحققت في ظل ظروف غير اعتيادية، وفي مواجهة تحديات جسيمة خلفتها سنوات من الحرب الإرهابية وأعمال العدوان، والوجود العسكري اللاشرعي والتدابير الانفرادية القسرية اللا إنسانية.

إن الحكومة السورية ملتزمة بمواصلة تعاونها البناء مع الأمم المتحدة ومع غيرها من الشركاء في العمل الإنساني والتنموي. ويتطلع بلدي لقيام الأمم المتحدة بمعالجة المشاغل التي أثارها وفدنا مرارا بشأن منع التنظيمات الإرهابية وصول المساعدات الإنسانية عبر الخطوط، ووضع تلك المجموعات الإرهابية يدها على ما يرد من مساعدات عبر الحدود، ونهبها وتسخيرها لغير غاياتها وحرمان المدنيين منها، علاوة على اللقاءات التي يجريها القائمون على مكتب غازي عنتاب مع التنظيمات الإرهابية والهياكل الإدارية اللا شرعية التابعة لها. ويؤكد بلدي مجددا على وجوب منح وكالات الأمم المتحدة في دمشق الصلاحيات الكاملة للقيام بولايتها في جميع أنحاء سورية بالتنسيق

والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية، وإنهاء الأوضاع الشاذة التي فرضتها ظروف استثنائية لم تعد قائمة.

إن سورية تطالب أيضا بالرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية وسياسات الحصار والعقاب الجماعي للشعوب التي تنتهجها الإدارات الأمريكية المتعاقبة والاتحاد الأوروبي في انتهاك لمبادئ الميثاق وفي مقدمتها مبدأي السيادة والمساواة في السيادة بين الدول. وتشدد سورية على رفضها ربط التمويل الإنساني بشروط سياسية وإملاءات ولاءات على حساب الشعب السوري وأمنه ورفاهه.

لا تزال الألغام والأجهزة المتفجرة التي زرعتها التنظيمات الإرهابية تحصد سنويا أرواح مئات السوريين، وتتسبب لآخرين بإصابات كبيرة وإعاقات دائمة. الأمر الذي يدفعنا للمطالبة مجددا بزيادة وتكثيف أنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في سورية. وتوفير التمويل والدعم اللازمين، بما يتيح تجاوز مرحلة التوعية لأخطار تلك الذخائر غير المتفجرة والعمل على إزالتها وإنهاء ما تمثله من تهديد للأرواح. في هذا الإطار يعرب وفد بلدي عن تقديره وامتنانه للدعم المقدم من قبل روسيا وأرمينيا وعدد من المنظمات الدولية وغير الحكومية في تطهير بعض المواقع الملوثة بالألغام.

لقد التقى السيد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية المبعوث الخاص غير بيدرسن في دمشق قبل أيام. حيث أكد له حرص سورية على التعاون معه، والتزامها بالحوار الوطني السوري السوري، بقيادة وملكية سورية، من دون تدخل خارجي. وترحيبها بعقد الاجتماع القادم للجنة مناقشة الدستور في المكان الذي يتفق عليه السوريون. وفي هذا السياق، نذكر بأن الجانب الوطني كان قد قدم للمبعوث الخاص مقترحا بناء يتيح عقد الجولة التاسعة للجنة. وندعو المبعوث الخاص لمواصلة بذل جهوده في إطار هذا المقترح، لتمكين اللجنة من مواصلة عملها بدون أي تأخير.

ويشدد وفد بلدي على أن المبدأ الذي استهلت به جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسورية هو الالتزام التام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. إن إعمال هذا المبدأ الجوهري يستوجب توقف الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن عن سياساتها العدائية التي لم تجلب لسورية والمنطقة إلا الإرهاب والدمار. كما يستوجب إنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية وما يرتبط به من انتهاكات ونهب للثروات الوطنية ورعاية للتنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية وأعمال تسلل عبر الحدود، كان آخرها لما يسمى المبعوث الفرنسي الخاص إلى سورية فابريس ديبليشان وقائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا.

ختاماً، إن ما تدعيه بعض الدول الغربية من حرص على سورية وشعبها وعلى أمن واستقرار المنطقة يتطلب منها تغيير مقاربتها التي تجاوزتها الأحداث والعدول عن سياسات التضليل والتحريف وقلب الحقائق واتباع نهج الدبلوماسية والحوار ودعم جهود الدولة السورية الرامية للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للسوريين ولإعادة بسط سلطة القانون على كامل أراضيها ومكافحة فلول الإرهابيين ووضع حد لجرائم التنظيمات الإرهابية، بما فيها الاتجار بالآثار المنهوبة والمواد المخدرة.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثالثة عشرة لاندلاع النزاع في سورية. وخلال تلك السنوات الثلاث عشرة، عانى الشعب السوري معاناة شديدة، كما كانت للنزاع عواقب وخيمة على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. ومنذ بداية النزاع، في عام 2011، ما انفكت بعض البلدان تسعى إلى تحقيق مآربها السياسية في سورية عن طريق الحلول العسكرية. ولتحقيق هذه الغاية، تجاهلت المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وانتهكت سيادة سورية وسلامتها الإقليمية ودعمت الجماعات الإرهابية والانفصالية.

ومما يؤسف له أن هذه البلدان، بعد 13 عاما، تلجأ إلى الجزاءات كوسيلة لتحقيق أهداف فشلت في بلوغها عبر القنوات العسكرية أو الدبلوماسية.

وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في سورية اتخاذ إجراءات أساسية لضمان إحلال السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم. ويجب أن تتقيد جميع الأطراف المعنية تقيدا تاما بعدة مبادئ رئيسية. أولاً، يجب الاعتراف بأنه لا يوجد حل عسكري. وبالمثل، فإن إجراءات مثل تسييس المساعدة الإنسانية وعرقلة عودة اللاجئين والنازحين، ولا سيما فرض جزاءات انفرادية، لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة وتفاقم المعاناة التي يتحملها السكان السوريون.

ثانياً، لا يمكن تسوية النزاع دون احترام السيادة الكاملة للجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. فلا يمكن المساس بهذه العناصر الأساسية تحت أي ظرف من الظروف. ويرفض الشعب السوري قبول استمرار احتلال أرضه أو أي انتهاك لسيادته. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يرفض هذه الأعمال لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وندعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية الموجودة في سورية دون دعوة منها. وعلى وجه التحديد، نشدد على ضرورة انسحاب قوات الولايات المتحدة التي تحتل أجزاء من الأراضي السورية.

ثالثاً، تتطلب استعادة وحدة الأراضي السورية جهودا دؤوبة ومتواصلة لمكافحة جميع الجماعات الإرهابية. فأي توقف في هذه العمليات سيتيح لهذه الجماعات فرصة لترسيخ وضعها وارتكاب مزيد من الفظائع. ومن شأن ذلك أن يطيل النزاع ويجعل التوصل إلى حل سياسي أكثر صعوبة. ولا بد أن تظل حماية المدنيين ذات أهمية قصوى في جميع جهود مكافحة الإرهاب.

وندين بشدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في سورية باعتبارها غير مشروعة واستفزازية على حد سواء، ولا تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات وتقويض الاستقرار. ويجب محاسبة النظام وإجباره على إنهاء هذه الأعمال العدوانية فوراً.

ورغم أن تقديم المساعدة الفورية أمر بالغ الأهمية، فإنه ليس حلا مستداما على المدى الطويل. بل يجب أن تركز الجهود على إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتهيئة الظروف للعودة الآمنة للاجئين والنازحين داخليا والنهوض بالعملية السياسية. وفي هذا السياق، ندعو إلى رفع الجزاءات الانفرادية على الفور. فاستمرار هذه التدابير اللاإنسانية ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب السوري ويعاقب السوريين جميعا ويزيد من محنة أضعف شرائح المجتمع. وإضافة إلى ذلك، فإن الإعفاءات المزعومة لأسباب إنسانية ضمن أطر الجزاءات كثيرا ما تثبت عدم فعاليتها نظرا للطابع المعقد والواسع النطاق لهذه الجزاءات.

ومن جانبها، تلتزم إيران بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وستواصل دعم عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها حقا وتيسرها الأمم المتحدة، وكذلك مساعدة شعب سورية وحكومتها على استعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية. ونؤيد جهود المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، الرامية إلى استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية باعتبارها آلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما. وفي هذا الصدد، نرحب بزيارته الأخيرة إلى دمشق وتواصله مع السلطات السورية.

وتلتزم إيران، إلى جانب شركائها في صيغة أستانا، بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وفي محيطها. ونعرب عن دعمنا لاستمرار الحوار السوري التركي كجزء من هذا الجهد. كما تدعم إيران الجهود والتعاون في إطار صيغة أستانا للتحقق من مصير الأشخاص المفقودين. أخيراً، من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن لتيسير العودة الآمنة والكريمة للاجئين السوريين إلى وطنهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. صادف الأسبوع الماضي ذكرى سنوية أخرى محزنة لاندلاع النزاع السوري. وخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، ما فتئت الحالة في البلد تزداد سوءا من الجوانب الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية. فقد أصبح الإرهاب أكبر تهديد لوحدة سورية السياسية وسلامتها الإقليمية وللسلام والاستقرار الإقليميين. ولا يمكن تحمل الجمود الحالي بالنسبة لسورية ولا يمكن تحمله بالنسبة للمنطقة ككل. ومن ثم، فقد حان الوقت لأن تجري جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة تقييما واقعيا. والشرط الأساسي لحل الأزمة السورية على نحو مستدام هو تحقيق

توافق وطني يتماشى مع توقعات الشعب السوري. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يعيد مواءمة نهجه العام إزاء النزاع بطريقة تدعم هذا الهدف على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتطلب ذلك من جميع أصحاب المصلحة استعراض مواقفهم وإجراء تحولات في النموذج الفكري عند الاقتضاء من أجل المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا الصدد، فإن المشاركة النشطة في عمليات يعزز بعضها بعضا في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية، وكذلك في تيسير عودة اللاجئين والتعافي المبكر، ضرورة لا تحتمل مزيدا من التأخير.

ويتعين تغيير المواقف، خاصة فيما يتعلق بثلاث مسائل بالغة الأهمية.

أولاً، يجب إحياء العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة. وقد رسم المجلس بالفعل قبل سنوات ملامح حل سياسي قائم على التفاوض لهذه الأزمة بقراره 2254 (2015) الذي اتخذه بالإجماع. ويجب التمسك بأحكام هذا القرار وتنفيذها. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدعم، بدون مزيد من التأخير، انعقاد اللجنة الدستورية. وينبغي ألا ننسى أن اللجنة الدستورية كانت نتيجة ملموسة لعملية أستانا ولا تزال المنبر الوحيد الذي يمكن أن تجتمع الأطراف السورية فيه بتيسير من الأمم المتحدة للتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع، وبالتالي تشكيل مستقبل بلدها.

وثانياً، يجب أن ينتهي خطأ التعاقد مع منظمة إرهابية أخرى، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، في مكافحة تنظيم داعش. فهذا الكيان الانفصالي لا هو سوري ولا ديمقراطي. ما هو إلا حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب نفسها.

وثالثاً، من الواضح أن النهج المتتابعة التي تجعل عودة اللاجئين مشروطة بإحراز تقدم في العملية السياسية لم تحقق النتيجة المرجوة حتى الآن. ولذلك، يجب الآن أن تكون تهيئة الظروف للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين جزءا لا يتجزأ من عملية التسوية. ويعني ذلك توسيع نطاق مشاريع التعافي المبكر وتمويلها في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بناء على تقييمات محايدة للاحتياجات تقوم بها الأمم المتحدة. ويعني ذلك أيضا دعم جهود تحقيق الاستقرار في شمال غرب سورية.

ويظل ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المحتاجين مسؤولية جماعية. في عام 2024، يحتاج عدد هائل يبلغ 16,7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وهو أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين منذ بداية النزاع. وعلى الرغم من ذلك، نشهد اتجاهات تنازلية في إيصال المساعدة والتمويل الإنساني لسورية. إن عدم إعادة تجديد ولاية مجلس الأمن للآلية العابرة للحدود في سياق ما بعد الزلزال أدى إلى تقويض إمكانية التنبؤ بالعمليات. وللتعويض عن ذلك، يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى ضمانات بأن المعابر الحدودية الثلاثة المتاحة سيستمر استخدامها لإيصال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ما دامت الاحتياجات قائمة.

وقد شهدنا هذا العام أيضا انخفاض التمويل الإنساني لسورية إلى مستوى قياسي. إن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سورية لم تموَّل إلا بنسبة 38 في المائة في عام 2023، مما يجعلها الخطة الأقل تمويلا في تاريخ استجابة الأمم المتحدة لسورية. ولا يمكننا أن نتوقع من العاملين في المجال الإنساني أن يأتوا بمعجزات في مناطق النزاع من دون دعمهم بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والتمويل الكافي.

وفي الختام، تبين لنا حصيلة النزاع الذي يدور منذ 13 عاما أن أي شيء بدون نهج كلي يجري تكييفه ويتناول الأبعاد المختلفة للأزمة السورية بطريقة متزامنة ومترابطة لا حظ له في النجاح. وستواصل تركيا جهودها للمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار في سورية من خلال التعاون البناء مع جميع الأطراف.

رُفعت الجلسة الساعة 11/45.